بدء فعاليات المؤتمر الإقليمي لوقاية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال

رئيس مجلس الوزراء في حفل الافتتاح:

استضافة اليمن لهذا المؤتمر يجسد حرص الحكومة والشعب على المضي قدما في حماية ورعاية الأطفال

البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ومصفوفته التنفيذية يتضمنان العديد من المحاور لضمان طفولة سعيدة

صنعاء / بشير الحزمي

بدأت أمس في صنعاء فعاليات المؤتمر الإقليمي الثاني لوقاية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال وذلك تحت شعار (لنعمل معاً لحماية الأطفال في المنطقة العربية).

وفي حفل الافتتاح ألقى الدكتور / علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة كلمة أشار فيها إلى أن استضافة اليمن لهذا المؤتمر يجسد حرص الحكومة والشعب اليمني على المضي قدماً في حماية ورعاية الأطفال من مختلف أنواع الإساءة والعنف والإهمال باعتبارهم آمل الأمة وسيكون بهم وعلى أكتافهم الدور المؤثر الفعال في نهضة ورقي بلداننا وفي المستقبل المنظور منوها بأهمية تكامل الجهود والتنسيق بين مختلف الإقطاع العربية تجاه حماية الطفل مما في ذلك الاستفادة من التوصيات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات رفيعة المستوى والاجتماعية المتخصصة للوزراء العرب المعنيين بقضايا الطفولة في المجالات الصحية والتعليمية والقانونية وكذا من تجارب البلدان الناجحة على المستوين العربي والدولي .. مؤكدا حرص الحكومة اليمنية وسعيها الدئوب في تطبيق وترجمة ماجاء به مواد وبنود الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل خاصة التي صادقة ووقعت عليها بلادنا وذلك على أرض الواقع وبفرض تحسين وتطوير أوضاع الطفولة في مختلف المجالات التشريعية والتعليمية والصحية والثقافية وذلك برعاية كريمة من القيادة السياسية ممثله بفخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي أولى العناية الكبيرة والاهتمام البالغ لقضايا النشء والشباب وتأكيد حقوقهم على كافة الأصعدة، موضحا أن اليمن قد اتخذت الكثير من الخطوات الايجابية على هذا الصعيد والمتمثلة في البرامج والسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى حماية ورعاية الطفل في كافة المجالات الحياتية ،مشيراً إلى أن البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومصفوفته التنفيذية يتضمنان للعديد من المحاور الرئيسية الرامية إلى ضمان طفولة سعيدة وشباب قادر على المساهمة في مسار التنمية وذلك من خلال مواصلة الاهتمام بالطفولة والنشء وتوفير كافة الرعاية لهم والعمل على توفير الحماية اللازمة لهم من كل إشكال العنف التوسع في حملات تحصينهم من الأمراض الفتاكة وتوفير الوسائل الكفيلة بتنمية قدراتهم الذهنية وضمان تنشئتهم في مناخات سليمة تكفل لهم طفولة سعيدة ومستقبل أمن .

ونوه بما قامت به الحكومة اليمنية خلال الفترة الماضية من إعداد وإصدار للعديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية الرامية إلى حماية ورعاية الأطفال وتحسين وتطويرا أوضاعهم وصون حقوقهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة ومنها الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب الاستراتيجية الوطنية للحد من ظاهرة عمل الأطفال والإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسية والإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الفتاة وآخرها الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقال بأن الحكومة اليمنية قد أجرت مؤخرا مجموعة من التعديلات على عدد من القوانين ذات الصلة بالطفل والتي هدفت بشكل رئيس إلى تعزيز حقوقه وتأكيد الحماية اللازمة له في المستويات المختلفة ، وأنها وانطلاقا من أهمية توفير الإطارات المؤسسية والإدارية المنفذة والمترجمة للقوانين والتشريعات والإستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بحماية ورعاية الطفولة قامت بإنشاء المؤسسات والأجهزة الإدارية الحكومية المخصصة لهذه الغاية وشجعت في نفس الوقت العمل الطوعي لدى المنظمات غير الحكومية في مجال الأمومة والطفولة وبين الإطارات الحكومية المعنية وتأكيد التنسيق فيما بينها بالإضافة إلى إنشاء العديد من اللجان والبرامج والإدارات العامة والخاصة في العديد من الجهات الحكومية ومن أبرزها المجلس الأعلى للأمومة والطفولة .

وأضاف بأن صدور القرار الجمهوري بإنشاء اللجنة العليا للطفولة والشباب هي خطوة إضافية تجسد اهتمام اليمن بهذا الجانب إضافية وتعزيز جهود الحكومة لحماية ورعاية الطفولة .

وأشار إلى ماتقدمه الحكومة من دعم ورعاية لبرلمان الأطفال كإطار مؤسسي مستقل ممثل لجميع الأطفال ومعبراً عن تطلعاتهم وهمومهم وقضاياهم في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة وهي تجربة ديمقراطية متميزة سعى من خلالها فخامة الأخ رئيس الجمهورية إلى تحقيق الممارسة الديمقراطية في أوساط النشء وتجذيرها كسلوك حضاري يومي لدى صناع المستقبل مع التركيز في نفس الوقت على التوسع في إقامة مكتبات الطفل المعززة لثقافته الروحية والوطنية والمهنية لقدراته الذهنية ومدركاته الإبداعية، مؤكداً على ضرورة توجيه الأنشطة والبرامج ذات العلاقة بحماية ورعاية الأطفال بما في ذلك مخرجات الأبحاث والدراسات نحو خلق مهارات واسعة ومتميزة لدى المهنيين والمهتمين بقضايا العنف والإساءة للأطفال وتحديدا المختصين في المجالات الاجتماعية والتربوية في الصحة وبما يمكننا جميعاً من الاستفادة منها في توضيح البرامج والخطط الوطنية المناسبة الرامية إلى حماية ورعاية الأطفال من العنف والإهمال ، متمنياً للمؤتمر الخروج برؤى وتصورات وتوصيات فعالة تخدم الخطط والبرامج العلمية الموجهة لحماية ورعاية الطفل من العنف والإساءة والإهمال في المنطقة العربية، مؤكداً تفهم الحكومة اليمنية بالاستفادة من مخرجات المؤتمر بما يعزز جهودها في هذا الجانب .

من جانبها أوضحت الدكتورة / نفيسة الجائفي الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة في كلمتها الترحيبية في حفل افتتاح المؤتمر بأن استضافة اليمن لهذا المؤتمر يمثل الرغبة الجادة للحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني للتعامل مع الجهات الداعمة لمناقشة هذه القضايا بمستوى عالى من المسؤولية والجدية بقبول مقترحات ومعالجات فعالة وواقعية للحد من الانتهاك لحقوق الطفل العربي ، وأشارت إلى أن توزيع الأطفال من الشباب في الجمهورية اليمنية يساوي (٦٧،٢٪) من إجمالي السكان على المستوى الإقليمي يشكلون (٥٠٪) .

وقالت إن المرتكزات والمبادئ التي استندت إليها جميع خطتنا وسياساتنا ودراسة خطة خاصة بحماية الطفل هي بالالتزام بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف ، الالتزام بالتشريعات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية والبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس / علي عبدالله صالح وتوجيهاته، مستعرضة أهداف وفعاليات المؤتمر والجهود والخطوات التي قامت بها الجمهورية اليمنية لحماية الأطفال وتطوير وتحسين واقع الطفولة ، منوهاً بجملة من الخطوات والإجراءات المطلوبة لحماية الأطفال في المنطقة العربية ووقايتهم من العنف والإساءة والإهمال .

هذا وكانت قد ألقيت في حفل افتتاح المؤتمر عدد من الكلمات من قبل / هاني جهشان منسق شبكة المهنيين العرب للوقاية من إساءة معاملة الأطفال ، كمبرلي سفيفو المدير التنفيذي للجمعية العالمية للوقاية من إساءة معاملة الأطفال ، الدكتور عبدو كريمو من منظمة اليونسيف ، محمود قابيل سفير منظمة اليونسيف للنوايا الحسنة ، محمد عبده الزغير من جامعة الدول العربية تطرقت في مجملها إلى وضع الطفولة في المنطقة العربية والجهود المبذولة لحماية الأطفال ووقايتهم من العنف والإساءة والإهمال

وقد تخلل الحفل فقرات فنية مقدمة من زهرات المرشدات اليمنيات بعد ذلك بدأت جلسات أعمال المؤتمر ، حيث عقدت الجلسة الأولى برئاسة الدكتورة / أمة الرزاق علي حمد وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ناقشت محور العنف والإهمال وقد طرحت خلالها عدد من أوراق العمل أبرزها دراسة الأمين العام للأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال والتوصيات الخاصة بالمنطقة العربية ودورها في تحفيز العمل على حماية الأطفال .

وضمن فعاليات المؤتمر نظمت أمس عدد من ورش العمل خصصت ورشة الأولى لتقييم وضع الطب الشرعي والثانية للمراجعة العشرية لدراسة ماشيل حول حماية الأطفال في النزاعات المسلحة فيما ناقشت ورشة العمل الثالثة إرشادات وأدلة منظمة الصحة العالمي في مجال حماية الأطفال .

حضر حفل افتتاح المؤتمر عدد من الوزراء والمسؤولين وأعضاء مجلس النواب والشورى وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى بلادنا وعدد كبير من المهتمين بقضايا الطفولة وأوضاعهم من الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات والهيئات الدولية العاملة في هذا المجال .

وزير الأوقاف والإرشاد في حديث لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية:

اليمن انتهج مبدأ أن حل المشكلات الفكرية لايتم إلا بالحوار

تجربة الحوار التي خاضتها اليمن هي تجربة إنسانية واليمن على استعداد لتقديم هذه التجربة لمن أراد الاستفادة

زايد البكاري/إينا:

قال وزير الأوقاف والإرشاد اليمني القاضي حمود الهتار إن فكرة الحوار التي انتهجتها اليمن مع العائدين من أفغانستان تعتبر امتدادا لنهج القران الكريم والسنة النبوية ومنهج الأنبياء في حل المشكلات الفكرية عن طريق الحوار.

مضيفا بأن الفكرة جاءت تجسيدا لهذا المنهج واستجابة للواقع الذي عاشته اليمن وكثير من البلاد العربية والإسلامية والتي عانت من العمليات الإرهابية والأفكار المتطرفة.

ويقول القاضي الهتار في حديثه لوكالة الإنباء الإسلامية الدولية (إينا): كانت هناك مجموعة من المتطرفين أوقفت من قبل الأجهزة الأمنية بسبب الإصرار على تلك الأفكار التي كانوا يحملونها ولو تركوا وشأنهم لألحقوا بأنفسهم وبالوطن إضرارا بالغة، وكان لا بد من الحوار معهم لحل تلك المشكلات الفكرية التي يعانون منها.

مؤكدا أن اليمن انتهجت مبدأ الفكر لا يواجه إلا بالفكر والمشكلات الفكرية لا تحل إلا عن طريق الحوار اذ يستعصي حلها عن طريق القوة لان القوة تزيد العناد والحوار هو الأداة الفاعلة لتغيير القناعات والسلوك بطريقة طوعية والحوار يهدف إلى اقتلاع الجذور الفكرية للتطرف والارهاب.

وعن منطلقات الفكرة يقول الوزير اليمني: كانت فكرة الحوار مبنية على دراسة قامت بها اليمن للعمليات الارهابية التي حدثت في العالم حيث انتهت هذه الدراسة الى نتائج مهمة منها ان كل عملية ارهابية لا بد لها من فكر تستند اليه وتنطلق منه ايا كان ذلك الفكر سواء كان دينيا أو سياسيا، اقتصاديا، أو اجتماعيا.

مشيرا إلى أن اليمن وضعت بعد ذلك سياسة لمكافحة الارهاب تقوم على محاور أربعة: الأول الحوار الفكري لاقتلاع الجذور الفكرية للتطرف والارهاب، والثاني اتخاذ التدابير الأمنية الكفيلة بمنع الجريمة قبل وقوعها وضبطها بعد وقوعها وتعقب مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، والثالث حل المشكلات الاقتصادية التي قد تكون سببا في استغلال بعض الأشخاص للقيام بعمليات إرهابية مع تجفيف مصادر التمويل، والرابع اتخاذ التدابير التي تقتضيها ضرورة التعاون الدولي الإقليمي لمكافحة الإرهاب طبقا للدستور والقوانين النافذة وقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي تبرمها اليمن مع غيرها من الدول.

ونوه الوزير اليمني بان الحوار حقق انجازات وفوائد عديدة على المستويين الداخلي والخارجي لليمن، وذلك بما أوجده من أمل لدى أولئك الشباب بإمكانية العيش بسلام إذا ما تخلوا عن العنف، "لان فقدان الأمل يجعل الشخص أمام خيارين لا ثالث لهما أما قاتلا أو مقتولا".

وعدد الوزير اليمني من فوائد الحوار على المستوى المحلي أيضا تصحيح المفاهيم الخاطئة التي كانت موجودة لدى البعض عن الإسلام مشيرا بان هذه المفاهيم الخاطئة والتصرفات الإرهابية الطائشة قد ألحقت ضررا بالإسلام والمسلمين لا يقل عن ضرر المخططات والأعمال المعادية لسببين رئسين الأول أنها تظهر الإسلام بصورة غير صورته التي انزله الله عليها كدين الوسطية والاعتدال والحرية والعدالة والتسامح والتعايش وهم فهموه خلاف هذه المعاني، والثاني إنها توفر المبررات والذرائع للآخرين لكي ينالوا من ديننا وامتنا، لذلك فان المفاهيم الخاطئة والتصرفات الطائشة تشكل خطرا على الإسلام والمسلمين ونحن عملنا من خلال الحوار لتصحيح تلك المفاهيم.

ويضف ان من فوائد الحوار على المستوى الداخلي ايضا نزع فتيل المواجهات الدموية بين الأجهزة الأمنية وبين أولئك المتطرفين من خلال إيقاف الملاحقات غير القانونية وإيقاف العمليات الإرهابية التي كانت تحدث، والرابع ترسخ الأمن والاستقرار .

فمنذ أواخر ديسمبر ٢٠٠٢م واذا ما استثنينا الحوادث التي وقعت في سبتمبر الماضي في فترة الحملة الانتخابات اليمنية (الرئاسة والمجالس المحلية) فان اليمن لم يشهد أي حادث إرهابي يذكر مشددا بان اليمن نعمت بالأمن وما زالت تنعم به حتى الآن.

والفائدة الأخرى من الحوار هو الإفراج عن اكبر عدد ممن شملهم الحوار وليسوا متهمين في قضايا جنائية اما المتهمون في قضايا جنائية يحالون إلى القضاء وهو الذي يفصل في أمرهم وفقا للدستور والقوانين النافذة.

وذكر الوزير الهتار الذي رأس لجنة الحوار بأنه قد استفاد من الحوار من الموقوفين ٤٢٠ شخص على مدى السنوات الأربع الماضية.

وقال الوزير اليمني بان البعض كان يتوقع ان تشكل اليمن اكبر مسرح للعمليات الإرهابية ولكن بفضل الله ثم بفضل هذه السياسة استطاعت اليمن ان تتجاوز المشكلة.

أما على المستوى الخارجي والدولي فقد تمثلت أهم فوائد الحوار وفقا لما ذكره القاضي الهتار – بتحسين صورة اليمن في الخارج على انه بلد حضارة وبلد امن واستقرار وكذا نشر وتصدير ثقافة هذه الفكرة إلى العالم وتقديم وسيلة أكثر فاعلية واجدى سبيلا واقل كلفة من القوة العسكرية لمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى نشر الثقافة عن الحوار.

وذكر وزير الأوقاف والإرشاد بان تجربة الحوار التي خاضتها اليمن هي تجربة إنسانية واليمن على استعداد لتقديم هذه التجربة لمن أراد ان يستفيد منها وان هناك دولا عديدة إسلامية وغير إسلامية طلبت الاستفادة من هذه التجربة وأن اليمن قدمت لها المعلومات فيه وان هناك دولا عديدة استفادت عمليا من هذه التجربة

وعن الاحترازات التي وضعتها اليمن درءا لأي أحداث وأفكار متطرفة وهدامة قد تنشأ مستقبلا قال فضيلة القاضي الهتار بان اليمن تسعى لوضع إستراتيجية وطنية للتربية والتعليم والثقافة والشباب والإعلام والإرشاد تقوم على أساس الالتزام بالكتاب والسنة والدستور والقوانين النافذة والوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش والوحدة والولاء الوطني وانه قد اقر إعداد هذه الإستراتيجية من قبل مجلس الوزراء واشتمل عليها برنامج الحكومة، وقال: "نحن ماضون فيها لتجنب اليمن الصراع القائم على أساس ديني" ، وعن المدارس الدينية والمذهبية الموجودة في اليمن قال وزير الأوقاف والإرشاد إن هناك خطة لأحكام رقابة الدولة على هذه المدارس من حيث إقرار المناهج والإشراف على التدريس فيها واختيار المدرسين والإدارة والتمويل.

مؤكدا بان وزارته سوف تقوم بفرض الرقابة على كل المدارس الدينية وبما يساعدها على القيام بمهامها ويجنب اليمن الكثير من الصراعات.

مشيرا إلى ان هناك مدارس تابعة لوزارة الأوقاف في الوقت الذي تسعى فيه إلى ان تكون كل المدارس الدينية تابعة للوزارة أو تحت إشرافها.

وعن دور الوزارة تجاه الأقليات اليمنية المسلمة في الخارج في الدول الغربية قال: حاليا نركز جهودنا على الداخل ولا نستبعد المشاركة في الخارج.

وعن قانون المساجد قال الوزير اليمني بأنه مشروع قيد الإعداد يهدف إلى تعزيز حرمة المساجد وبيان الإجراءات المتعلقة بإنشائها وبناءها وصيانتها وإدارتها وتعيين أئمتها والعاملين بها وتنظيم حلقات تحفيظ القرآن ودروس الفقه والحديث فيها والأنشطة التي تنظمها رسالة المسجد بشكل عام، مشيرا بان في اليمن ٧٥ألف مسجد، ومشددا في الوقت ذاته على ان وزارته لديها خطة لأبعاد المساجد عن الحزبية والمذهبية والعصبية والسلالية والقبلية والمناطقية.

وفي هذا الصدد يقول: "إذا ما لاحظنا ان أماما من أئمة المساجد أو خطيبا من خطبائها قد أصيب بداء التطرف فسنعمل على إزاحته كائنا من كان حتى لا يعدي الآخرين بهذا المرض" ، وأبان بان وزارته سوف تنشئ مجلساً أعلى للأوقاف والإرشاد يضم في عضويته وزراء مختصين وشخصيات سياسية واجتماعية وعلماء ومفكرين وتجار، موضحا بان الهدف منه إقرار السياسات والخطط المتعلقة بوزارة الأوقاف والإرشاد ومراقبة الوزارة في أدائها لمهامها.

كاشفا في الوقت ذاته على انه سيتفرع من ذلك مجالس محلية للأوقاف والإرشاد في المحافظات اليمنية تمارس نفس صلاحيات المجلس الأعلى في إطار المحافظة.

وأشار فضيلة الشيخ الهتار بان اليمن فيه الكثير من المخطوطات النادرة وان اليمن لديها برنامج لحصر هذه المخطوطات من خلال تحقيق ومراجعة بعض تلك المخطوطات وإخراجها إلى الناس للاستفادة منها.

وذكر فضيلة القاضي الهتار بان عدد حجاج اليمن وصل العام الماضي إلى ٢٣ألف حاج وعدد المعتمرين فاق ٩٠ألف معتمر.

منوها بنتائج زيارته للمملكة العربية السعودية ولقائه مسؤولي الحج والشئون الإسلامية والأوقاف وقال إنها ناجحة ومفيدة وإنها فتحت بابا واسعا للتعاون بين وزارتي الأوقاف والشؤون الإسلامية في البلدين.